اللجان تتجمد.. والكتل غائبة .. والوفود النيابية تشد رحالها .. وبعض النواب يعودون الى قواعدهم

البرلمان في عطلة!

١٢ وفد نيابي غادر الاردن في مهمات خارجية خلال ٤٠ يوما من الاجازة

الكتل اعضاؤها لا يلتقون باستثناء كتلتي الاسلاميين والتجمع الديمقراطي

اللجان تجمد انشطتها .. والنواب يغيبون عن مكاتبهم.. وقلة من المواطنين يزورون المجلس لمراجعة النواب

منذ ان دخل مجلس الامة بشقيه النواب والاعيان في اجازتهم السنوية الدستورية الطويلة في الاول من شهر نيسان الماضي ومجلس النواب يكاد يخلو في بعض الاحيان من أي تواجد نيابي في احيان اخرى فان قلة من النواب يحرصون على تسجيل تواجد يومي في مكاتبهم مقابل نواب اخرين لم تتم مشاهدتهم بالمطلق في حرم المجلس منذ الاول من شهر نيسان الماضي.

وتبدو صورة الاجازة البرلمانية الدستورية فرصة كافية للنواب للغياب عن المجلس وعدم التواجد فيه لكن الظاهرة اللافتة للانتباه ان تلك الاجازة تعني في المقدمة المزيد من السفر للخارج والمزيد من تشكيل الوفود البرلمانية والمزيد من قلة العمل.

وللحقيقة فان شعارا طويلا يتم تغليف المجلس به وهو "لطفا انتبه .. النواب في اجازة" وهو شعار يفرض نفسه على المجلس في مختلف شؤونه وشجونه سواء لجهة التواجد النيابي او لجهة السفر الى الخارج او لجهة عمل اللجان او حتى لجهة استقبال المواطنين والمراجعين.

وفود الاجازة

واول ما يطالع المراقب من النشاط البرلماني في فترة الاجازة الطويلة هو كثرة الوفود البرلمانية التي تم تشكيلها للسفر الى الخارج منذ مطلع شهر نيسان الماضي اذ تم تشكيل اكثر من ١٢ وفدا برلمانيا ضمت في عضويتها العشرات من النواب وكأن تلك الاجازة هي بحق فرصة كافية لابتعاث الوفود البرلمانية للخارج.

واما الغياب الكامل لاية معلومات عن سفر الوفود البرلمانية للخارج وفي ظل التعتيم الشديد الذي يقارب درجة السرية الشديدة حول سفر النواب للخارج والتكاليف المالية المترتبة على ذلك فان المراقب مضطر للجوء الى قلة من المعلومات التي تتحصل لديه وتتوفر بين يديه عن تلك الحركة التي تبدأ من الداخل الى الخارج وبصورة مستمرة ومكثفة.

وتساهم رغبة النواب بالسفر ضمن وفود برلمانية مغطاة ماليا من موازنة المجلس اهم الظواهر اللافتة للانتباه في حركة النواب ونشاطهم اثناء الاجازة التي تشكل فرصة مواتية لمعظم النواب لاستغلالها في السفر الى الخارج على حساب موازنة المجلس .

غياب عمل اللجان

وثاني الظواهر اللافتة للانتباه في نشاط النواب في اجازتهم الدستورية الطويلة هو توقف عمل اللجان وتجميد اجتماعاتها ونشاطاتها.

وبالرغم من ان النظام الداخلي لا يسمح للجان باتخاذ قرارات وتوصيات رسمية يتم رفعها للمجلس اثناء الاجازة فان المطلوب – وفق المراقبين– ان تواصل اللجان عملها في اثناء الاجازة بمناقشة القوانين المطروحة على جدول اعمالها وان تضع ملاحظاتها لحين بدء الدورة الاستثنائية او العادية حيث تكون في هذه الاثناء قد انجزت العديد من القوانين والمناقشات وفور بدء الدورة تعقد اجتماعها لاتخاذ قرارات رسمية بشانها.

وهذا العمل في حال تنفيذه اثناء الاجازة سيسهل عمل مجلس النواب كثيرا وسيحقق انجازات كبيرة تساعد المجلس اثناء عمله في دورته الاستثنائية او العادية بدلا من الانتظار او حتى السرعة الفائقة في انجاز مناقشة القوانين.

ان الاجازة الدستورية لدى النواب اصبحت تعني شيئا واحدا وهو التعطيل الكامل لعمل المجلس في كل جوانبه دون النظر بجدية الى مبدأ مواصلة العمل حتى وان كان في الاجازة.

الكتل في "الباي باي"

وهذه العدوى انتقلت الى الكتل البرلمانية التي هي الاخرى لا تعقد أي اجتماع لها وقلة منها حاولت عقد اجتماعات اسبوعية او نصف شهرية لكنها لم تستمر في ذلك.

وسجلت الكتل البرلمانية على اختلافها غيابا ملحوظا لنشاطاتها وباستثناء اجتماعين لكتلة التجمع الديمقراطي واجتماعات كتلة نواب العمل الاسلامي ـ تتم خارج المجلس ـ فان اية كتلة اخرى من الكتل الثماني في المجلس لم تعقد أي اجتماع لاعضائها.

وهذا الغياب كان اكثر من ملحوظ حين قامت الحكومة بالاعلان عن قرار رفع اسعار المحروقات فلم تتداع اية كتلة من الكتل البرلمانية لعقد أي اجتماع لمناقشة تلك القضية ولم يصدر عن أي كتلة برلمانية أي موقف رسمي تجاه هذا القرار باستثناء ترديد مقولة "اننا ضد قرار رفع الاسعار" وهي مقولة تقوم في العادة مقام "حبل الغسيل" ليس اكثر او اقل.

المواطنون ..في اجازة ايضا

وهناك ظاهرة لافتة للانتباه في ظل هذا السياق وهي ظاهرة قلة عدد المواطنين الذين يراجعون نوابهم في المجلس في قضايا حياتية ومعاشية تخصهم وكانهم هم الاخرين في اجازة حصلوا عليها مجبرين ومكرهين.

فعدد المراجعين للنواب في مكاتبهم بالمجلس سجل انخفاضا ملموسا وظاهرا في فترة الاجازة قياسا بعدد المراجعين اثناء انعقاد الدورة البرلمانية وهي ظاهرة تستحق الدراسة والتأمل.

وفي هذا السياق فان العديد من النواب يرجع اسباب هذا الانخفاض في عدد المراجعين والباحثين عن حلول لمشاكلهم لدى نواب مناطقهم لكون المواطنين يعرفون جيدا ان المجلس في عطلة ولذلك فان قناعتهم بعدم تواجد نائبهم تدفعهم لعدم ارتياد مكاتب النواب.

والسبب الثاني ان معظم النواب يلتقي بناخبيه في دائرته الانتخابية او مكتبه الخاص خارج المجلس مما يخفف من ارتياد المواطنين لمكاتب المجلس بينما وفي اثناء انعقاد الدورة فان النائب والمواطنين لا يجدوا الفرصة للالتقاء الا في مكاتب المجلس.

باستثناء كتلتي الاسلاميين والتجمع الديمقراطي.. بقية الكتل لا تجتمع ولا تعمل في العطلة

الكتل النيابية في اجازة.. ونوابها لا يلتقون

معايعة: سفر النواب يؤدي لعدم تفعيل عمل الكتل.. ونستعد لاستئناف نشاط الجبهة الوطنية

الفايز: كتلة الشعب تعقد اجتماعا كل ثلاثة اسابيع.. وستجتمع خلال العطلة

ابو السكر: العطلة لا توقف عملنا.. بل هي فرصة للانجاز.. ونجتمع بكثافة اكبر

عبيدات: نعقد اجتماعا كل اسبوع لكتلة التجمع رغم سفر بعض الاعضاء

ما ان تبدأ العطلة البرلمانية حتى يبدأ النواب بالتوجه الى الخارج لقضاء الاجازة والتمتع بها بعد اربعة اشهر من العمل المستمر اثناء انعقاد الدورة .

وبالرغم من ان عددا من النواب اكدوا ان العطلة البرلمانية ليست اجازة للنواب بقدر ما هي فرصة للحكومة لتقوم بالاعمال المترتبة على عاتقها والتي حال انعقاد الدورة البرلمانية دون اتمامها ،الا ان الايام الاخيرة من الدورة البرلمانية تشهد تحركا من النواب للتحضير لقضاء الاجازة في الخارج مع عائلاتهم .

ومع ذلك فهناك نواب لا يعتقدون ان العطلة البرلمانية سبب كاف للتوقف عن العمل لاعتقادهم ان هناك مهاما ملقاة على عاتقهم قد تكون الاجازة البرلمانية فرصة جيدة لانجازها .

وفيما يتعلق بالكتل البرلمانية فان الكتل التي تشهد اجتماعات دورية سواء بانعقاد الدورة او تعطلها هي جبهة لعمل الاسلامي والتجمع الديمقراطي ،اما الكتل الاخرى فانها تعقد اجتماعاتها بشكل متباعد مما يجعلها في اجازة برلمانية .

النائب سليمان عبيدات من التجمع الديمقراطي اكد ان الكتلة تعقد اجتماعا لها بشكل اسبوعي حيث تم تحديد كل يوم اثنين ليكون موعدا لهذا الاجتماع يتم مناقشة ما يستجد من قضايا على الساحة الوطنية والسياسية اضافة الى وجود برنامج خاص للزيارات سواء للمؤسسات الحكومية او الى الدوائر الانتخابية .

واشار عبيدات الى انه وبالرغم من سفر بعض النواب اثناء العطلة البرلمانية الا ان الكتلة لا تتوقف عن اداء مهامها كما هو محدد لها .

فيما قال النائب عماد معايعة من الجبهة الوطنية ان العطلة البرلمانية وسفر بعض نوابها الى الخارج لقضاء الاجازة ادى الى عدم تفعيل عمل الكتلة كما يجب وجعله محدودا في هذه الفترة، واضاف ان الكتلة تعتزم ابتداء من الاسبوع القادم استئناف نشاطها استعدادا لعقد الدورة الاستثنائية القادمة التي توقع معايعة ان تعقد خلال النصف الاول من شهر حزيران المقبل.

اما كتلة جبهة العمل الاسلامي فقال النائب علي ابو السكر ان الكتلة لا تعتقد ان تعطيل الدورة البرلمانية يجب ان تؤثر على اجتماعات واعمال الكتلة بل يجب ان تكون فرصة لانجاز ما تأخر منها مشيرا الى ان الكتلة تعقد اجتماعا لها مرة كل اسبوع على الاقل الى غير ذلك من الاجتماعات الطارئة التي تعقد بناء على ما يستجد من قضايا واحداث. واضاف ابو السكر ان لقاءاتهم مع المواطنين في الدوائر الانتخابية تكون عادة مكثفة في فترة الاجازة البرلمانية اضافة الى اللقاءات مع الجبهة وذلك استعدادا للدورة الاستثنائية القادمة مشيرا الى ان غياب اي نائب عن اللقاءات واجتماعات الكتلة بسبب العطلة البرلمانية لا يؤثر على الاطلاق على عقدها .

اما كتلة الشعب فقد قال النائب نايف الفايز ان الكتلة تعقد اجتماعا رسميا لها كل ثلاثة اسابيع ذلك غير الاجتماع الطارئ الذي يمكن ان يعقد في اي لحظة بناء على المستجدات والاحداث الطارئة .

واشار الى ان الكتلة تقوم بزيارات ميدانية كل فترة كان آخرها الزيارة التي قام بها الاعضاء الى اربد، وحسب الفايز فان على جدول اعمال الكتلة زيارة الى مدينة معان وزيارة اخرى الى حدود الكرامة.

واضاف الفايز ان الكتلة لا يمكن ان تعطل لقاء لها او اجتماعا او اي عمل تقوم به اذا ما تغيب احد الاعضاء ،وسواء كان هناك اجازة برلمانية او لم يكن فان الكتلة تصدر قراراتها باسم الكتلة ولن يؤثر غياب عضو او عدد من الاعضاء عن اجتماعاتها.

لجان النواب في حالة جمود

منذ بدء العطلة البرلمانية .. لجنتان فقط عقدت كل منهما اجتماعا واحدا

على مدى الشهر الماضي لم تسجل اي من لجان المجلس دعوة لعقد اجتماع لها للبحث في قضايا ذات صلة بالمهام المكلفة بها او التحضير للتشريعات المحالة اليها لدراستها او البحث في جوانب رقابية تتعلق بالحكومة ودوائرها باستثناء لجنتي الصحة والبيئة التي عقدت اجتماعا للبحث في قضية الاعتداء على اطباء وزارة الصحة ولجنة الشؤون العربية و الدولية التي التقت بوزير الخارجية .

ومع بداية الشهر الجاري (ايار) التقت اللجنة القانونية النيابية مع ممثلين عن المنظمة العربية لحقوق الانسان وتناول البحث قانون الاحداث حيث تطالب المنظمة باجراء تعديل على القانون ليكون اكثر انسجاما مع الاتفاقيات المتعلقة بقضايا الاحداث وحقوقهم.

وحصيلة عمل لجان المجلس خلال الشهر الاول من العطلة تبدو واضحة بانها ليست بالمستوى المطلوب اذ من بين (١٢) لجنة نيابية دائمة تداعت لجنتان للاجتماع والبحث في قضايا رقابية رغم ان باقي اللجان لديها الكثير من الملفات لبحثها ولكن فضلت الدخول في عطلة غير مبررة مقارنة مع اعمالها خلال الدورة العادية .

وعمليا فان المطلوب من اللجان خلال العطلة هو القيام باعمال تحضيرية للتشريعات التي ستتناولها في الدورة الاستثنائية دون اتخاذ قرارات بهذا الخصوص بموجب احكام النظام الداخلي فضلا عن امكانية القيام بالدور الرقابي عبر البحث في قضايا مطروحة على الساحة .

وفي هذا السياق فان المراقبين يتوقفون عند لجنة العمل النيابية التي لم تتداع لعقد اجتماع للبحث في قضية اضراب عمال الفوسفات او حتى التدخل بشكل جماعي وان كان رئيس اللجنة فضل متابعة الملف دون ان يدعو الاطراف المعنية للاجتماع للتدخل في حل القضية .

وايضا يسجل بهذا الخصوص عدم تداعي لجان المجلس للبحث في اولويات القوانين المطلوب مناقشتها في الدورة الاستثنائية المتوقعة وفضلت رئاسة المجلس و رئاسة اللجان ان تتعامل مع هذا الامر بطريقة التمرير .

■ لجنة الشؤون العربية والدولية النيابية

وبموجب النظام الداخلي فان اللجان البرلمانية هي لجان برلمانية داخلية متخصصة يشكلها مجلس النواب من بين اعضائه تقوم بدراسة موضوعات محددة دراسة مستفيضة بحيث تقدم توصياتها ودراساتها الى المجلس لاتخاذ القرارات، وتقسم اللجان البرلمانية الى ثلاثة اقسام:-

اولا:- اللجان الدائمة:-

وهي اللجان التي يتم انتخابها في بداية كل دورة عادية توكل اليها اعمال ووظائف تقوم بها حسب النظام الداخلي لمجلس النواب، وتعتبر هذه اللجان الاساس في مساعدة المجلس لاداء مهامه في الرقابة والتشريع وهي كل على النحو التالي:-

١- اللجنة القانونية
٢- اللجنة المالية والاقتصادية
٣- لجنة الشؤون العربية والدولية
٤- اللجنة الادارية
٥- لجنة التربية والثقافة والشباب
٦- لجنة التوجيه الوطني
٧- لجنة الصحة والبيئة
٨- لجنة الزراعة والمياه
٩- لجنة العمل والتنمية الاجتماعية
١٠- لجنة الطاقة والثروة المعدنية
١١- لجنة الخدمات العامة والسياحة والاثار
١٢- لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين
١٣- لجنة فلسطين
١٤- لجنة الريف والبادية.

ثانيا:- اللجان المؤقتة:-

حيث اعطت المادة (٥١) من النظام الداخلي لمجلس النواب الحق لمجلس النواب في تشكيل مثل هذه اللجان، ويحدد المجلس وظائفها ومهامها وعدد اعضائها، وتنتهي مدة أي من هذه اللجان بانتهاء المهمة الموكلة اليها، ومن الامثلة على هذه اللجان، لجان التحقيق، واللجنة التي تشكل للرد على خطاب العرش.

ثالثا:- لجان تؤلف بحكم الدستور:-

حيث اعطت المادة (٧١) من الدستور الحق لمجلس النواب في الفصل في صحة نيابة اعضائه، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة التي شكلت من اجلها وقد جاء نص المادة (٢٣) والمواد التي تليها في النظام الداخلي للمجلس على تشكيل هذا النوع من اللجان وآلية عملها.

مهام اللجان:

تعتبر اللجان البرلمانية من الأدوات المهمة والرئيسة والتي لا يمكن استثناؤها أو الاستغناء عنها في العمل البرلماني إذ ان نتاج اجتماعاتها وإنجازاتها تمكن المجلس من عقد اجتماعاته بناءً على القرارات والدراسات الصادرة من تلك اللجان إلى المجلس والتي قد تكون على شكل مشاريع قوانين أو سياسات عامة أو أية أمور أخرى معروضة عليها .

يذكر ان لدى مجلس النواب نحو (١٢٥) قانونا ومشروع قانون معروض معظمها على لجان المجلس لدراستها.